

بحر: عباس منتهي الولاية والتشريعي مستمر في أداء مهامه وفقا للدستور



2003 وتعديلاته. وطالب بحر، البرلمانات العربية والإسلامية والدولية، والاتحادات البرلمانية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي، ومؤسساته الرسمية والحقوقية، بعدم التعامل مع رئيس السلطة منتهى الولاية، واتخاذ المقتضى القانوني بحقه.

انتهت منذ تاريخ 8/1/2009م وفقاً لأحكام المادة (36) من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته. وأن الولاية الدستورية للمجلس التشريعي القائم مستمرة، ويمارس المجلس مهامه التشريعية والرقابية والمالية إلى حين انتخاب مجلس تشريعي جديد، وأداء أعضائه المنتخبين اليمين الدستورية تطبيقاً لأحكام المادة (47) مكرر من القانون الأساسي لسنة

القانون مع استمرار التشريعي في أداء مهامه تطبيقاً لأحكام المادة رقم "47" مكرر من القانون الأساسي. وأشار بحر، للقرار التفسيري للمحكمة العليا الفلسطينية بصفتها محكمة دستورية بشأن شرعية السيد/ محمود عباس، وشرعية المجلس التشريعي والصادر بتاريخ 24/6/2019، والذي أكدت فيه المحكمة على إن الولاية الدستورية لرئيس السلطة قد

عقدت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني مؤتمراً صحفياً يوم أمس الأربعاء بحضور نواب من كتلتى فتح وحماس البرلمانيين، وذلك حول حكم المحكمة الدستورية بانتهاء الولاية الدستورية لرئيس السلطة السيد/ محمود عباس واستمرار الولاية الدستورية للمجلس التشريعي، وشدد النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر، أثناء المؤتمر على انتهاء ولاية عباس وفقاً لأحكام

07 <<< التفاصيل

لجنة الداخلية تصدر توجيهاتها لجهات الاختصاص بإزالة التعديت عن شاطئ البحر

05 <<<

اللجنة الاقتصادية تناقش مع وكيل وزارة الزراعة خطة وزارته الاستراتيجية

06 <<<

حمل الاحتلال كامل المسؤولية

التشريعي: استشهاد الأسير السايح انتهاك لكل القوانين الدولية



الشهيد بسام السايح في أيامه الأخيرة

مرض السرطان في الدم منذ أكتوبر من العام 2015م كما كان يعاني من مشاكل صحية مزمنة في عمل القلب ورفض الاحتلال تلقيه العلاج اللازم له حتى استشهاده.

حمل النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر، الاحتلال المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسير بسام السايح، واتهم الاحتلال بتعمد ممارسة سياسة الإهمال الطبي بحق أسرانا في السجون. ودعا بحر، في تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي فور استشهاد السايح، المؤسسات الدولية المهتمة بحقوق الأسرى للتعجيل بإرسال لجان دولية محايدة لتطلع على أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، وتقف على معاناة المرضى منهم تمهيداً لإجبار الاحتلال على الإفراج عنهم أو تقديم الخدمة الطبية لهم. وندد بكل إجراءات الإحتلال ومصلحة السجون القاضية بمعاينة الأسرى ومعاملتهم بشكل غير إنساني. الجدير ذكره أن الأسير السايح، قد استشهد عن عمر "47" عاماً وهو من نابلس وكان يعاني من

نائبان: تدنيس قادة الاحتلال للمسجد الإبراهيمي جريمة حرب صهيونية تستوجب الملاحقة

الإبراهيمي عمل دعاية انتخابية خاصة به لانتخابات الكنيست الصهيونية وكسب تأييد الأحزاب اليمينية الصهيونية وهذا الاقتحام يعتبر جريمة حرب بحق المسجد الإبراهيمي باعتبار أنه تدنيس لقدسيتها المسجد".

وطالب أهالي الخليل للتصدي لزيارات القادة الصهاينة للمسجد الإبراهيمي وافشال مخططاتهم التي وصفها بالتلمودية القبيحة، داعياً لموقف عربي وإسلامي للتصدي لممارسات الاحتلال بحق المسجد الإبراهيمي، مطالباً السلطة بمواقف جديّة تتجاوز الشجب والادانة والعمل على ملاحقة ومقاضاة للمجرم الصهيوني نتنياهو وغيره من قادة الاحتلال.

وأشار النائب أبو حلبية أن الانتهاكات الصهيونية المستمرة بحق المسجد الإبراهيمي لن تغير من التاريخ شيئاً.



أما النائب أحمد أبو حلبية، فقد وصف تدنيس رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل بالتصعيد الخطير معتبراً ذلك جريمة صهيونية تستوجب الملاحقة. وقال أبو حلبية في تصريحه: "نتنياهو يريد بهذا الاقتحام للمسجد

جريمة صهيونية تحمل مدلولات خطيرة ورعاية لسرقة الاحتلال في ظل غض الطرف عن الجرائم الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني". وأشار أن كل القوانين والتشريعات الدولية تدعو إلى حماية المناطق المقدسة وعدم الإساءة إليها بأي شكل من الأشكال الأمر الذي يدعو المجتمع الدولي للتدخل السريع لردع الاعتداءات الصهيونية ضد المسجد الإبراهيمي بالخليل.

وطالب النائب شهاب الأمتين العربية والإسلامية إلى الحذر من المخططات الصهيونية ضد المسجد الإبراهيمي وضرورة العمل على إفشالها، مؤكداً أن على المجتمع الدولي تحمّل مسؤولياته تجاه ردع التصرفات الصهيونية التي تخترق كافة المعاهدات والاتفاقيات.

جريمة تستوجب الملاحقة



رؤوفين ريفلين ورئيس وزراء بنيامين نتنياهو برفقة عدد من الوزراء في حكومة الاحتلال المسجد الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل وتدنيسه معتبراً ذلك استفزازاً صارخاً لمشاعر المسلمين.

وقال النائب شهاب في تصريح له: "إنّ تجرؤ الاحتلال على انتهاك المقدسات

ندد نائبان باقتحام قادة الاحتلال للمسجد الإبراهيمي، ووصفا ذلك بالجريمة النكراء التي تستوجب الملاحقة والمحاسبة، مطالبين في تصريحات منفصلة أهالي الخليل وعموم أبناء الضفة الغربية المحتلة بالتصدي لتلك المحاولات الأثمة، "البرلمان" تابعت تلك تصريحات وأعدت التقرير التالي:

استفزاز لمشاعر المسلمين

من طرفه ندد النائب محمد شهاب، بشدة اقتحام رئيس دولة الاحتلال

البرلمان العربي يدعو "هندوراس وناورو" لمراجعة موقفهما بشأن القدس

القدس، ومنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 لسنة 1980 الذي اعتبر ضم القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) للقدس باطلاً ولاغياً، ومبادرة السلام العربية لعام 2002م، ومبادئ القانون الدولي.

وأشار أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في العام 2004 بشأن جدار الفصل العنصري، التي تؤكد جميعها الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس، التي تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.



ودعا السلمي رئيسي الجمهوريتين إلى الالتزام بما أقرته الأمم المتحدة من قرارات ذات صلة بمدينة

واعتبر أن هذه القرارات والإجراءات التي وصفها بغير المسؤولة وتمثل خرقاً صريحاً للقانون الدولي، ويرفضها الشعب العربي رفضاً قاطعاً. وأكد أن أي قرارات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس ليس لها أي أثر قانوني، وهي لاغية وباطلة، ويجب مراجعتها، والغاؤها من قبل الدولتين، أمثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واحتراما لعلاقتهما مع الدول العربية والإسلامية. وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 دعا جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس المحتلة، وعدم الاعتراف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات.

دعا رئيس البرلمان العربي مشعل السلمي، جمهوريتي "هندوراس" و"ناورو" إلى مراجعة موقفهما بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وطالبهما بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة وعدم المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم لمدينة القدس المحتلة. وعبر السلمي، في رسائل مكتوبة لكل من رئيسي الجمهوريتين ورئيسي البرلمان في الجمهوريتين عن رفضه التام لقرار "هندوراس" بافتتاح مكتب تجاري يحمل صفة دبلوماسية في القدس المحتلة، وقرار "ناورو" الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي.

نائبان يدينان عمليتي تفجيرات غزة ويصفانها بالإرهابية



وأشار إلى أن الذين يقومون بمثل هذه الأعمال الإجرامية هم أداة في يد الاحتلال من أجل زعزعة الأمن في القطاع الأمر الذي فشل الاحتلال في تحقيقه، مؤكداً عدم السماح بالمساس بأمن القطاع، منوهاً أن غزة صامدة وقوية وستبقى شوكة في حلق الأعداء، وأن الفصل سيكون مصير هذه المؤامرات كما أفضل شعبنا مخططات الاحتلال وأعدائه.



من ناحيته قال النائب محمد فرج الغول، في تصريح له: "نشكر الأجهزة الأمنية التي تسهر على راحة المجتمع وتوفر له الأمن والأمان والحماية". واستنكر النائب الغول ما وصفه بالجريمة النكراء التي استهدفت أفراد الشرطة الفلسطينية، مطالباً الأجهزة الأمنية بالضرب بيد من حديد على كل من يريد أن يعيث في أمن الوطن والمواطن.

أدان نائبان من نواب المجلس التشريعي عمليتي تفجيرات غزة اللتان استهدفتا نقاط للشرطة الفلسطينية، ووصفاهما بالانتحارية الإرهابية، في وصفا منفذي العمليتين بالخونة والعملاء، ودعا

من حديد على يد الخونة الذين تسول لهم أنفسهم بالعبث بالأمن الفلسطيني وزعزعة الجبهة الداخلية. واثمن دور الفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية وفصائل المقاومة على تكاتفها وتعاطفها ووقوفها مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في وزارة الداخلية، مؤكداً أن كل فصائل الشعب الفلسطيني تلتزم كل من يحاول العبث والاستقرار في قطاع غزة.

النائب محمد فرج الغول

النائب إسماعيل الأشقر

بدوره أدان رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي النائب إسماعيل الأشقر التفجيرات ووصفها بالإجرامية والخبيثة، مضيفاً أن مرتكبها عبارة عن مجموعة مارقة تتقاطع أهدافها مع أهداف الاحتلال للمسا بآمن واستقرار قطاع غزة. وأكد الأشقر وقوف لجنة بكل قوة وإصرار خلف الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي حافظت على أمن واستقرار غزة، مطالبها بالضرب بيد



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

أوسلو.. ذكرى الكارثة وبداية الانقسام

يصادف هذه الأيام الذكرى السنوية السادسة والعشرين لتوقيع اتفاق أوسلو المشؤوم الذي طوى عقوداً من النضال والمعاناة الفلسطينية لصالح الاحتلال الصهيوني ومشروعه العدواني الاستتصالي الإحلالي التوسعي، وضرب القضية الفلسطينية في العمق والصميم. لقد شكل اتفاق أوسلو نقطة مفصلية فارقة بين مرحلتين، الأولى مرحلة الانتفاضة والمقاومة والجهد الوطني الكفاحي الموحد في وجه الاحتلال، والثانية مرحلة السلطة والتنسيق والتعاون الأمني وإهدار الحريات ومحاربة وملاحقة المقاومة وارتهاق الحقوق والثوابت الوطنية لمزاج وأجندة الاحتلال. من هنا يمكن الجزم، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن توقيع اتفاق أوسلو شكل البذرة الأساسية والنواة الأولى للانقسام الوطني الذي ابتليت به الساحة الوطنية الفلسطينية، وأن مرحلة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو تمثلت الأرضية الذاتية والموضوعية التي رعت الانقسام ونفخت فيه روح التمدد والديمومة والاستمرار.

من الصعوبة بمكان حصر جملة الأضرار الكبرى والمصائب الفادحة التي تسبب بها اتفاق أوسلو ومدى الآثار العميقة والتداعيات الهائلة التي خلفها على قضيتنا الوطنية ووضعنا الفلسطيني الداخلي ونسيجنا المجتمعي وبنياننا الاقتصادي والمؤسسي، فقد شكل أوسلو، وما تبعه من اتفاقيات وملاحق سياسية وأمنية، كارثة وطنية لشعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية منذ توقيع أوسلو حتى اليوم.

ولعل من المضحكات المبكيات أن اتفاق أوسلو الذي تتمسك به سلطة رام الله وحركة فتح ويدافعون عنه ويلتزمون بنصوصه الحرفية واستحقاقاته الدقيقة، لا يأبه به الاحتلال قيد أنملة ولا يقيم له وزناً بأي شكل كان، بل ويجاهر بالتنصل منه وعدم الالتزام بنصوصه واستحقاقاته دون أدنى مراعاة لموقف السلطة وحركة فتح الذين وضعوا كل بيضهم في سلته المثقوبة وهنوا حاضرهم ومستقبلهم بأليات تنفيذه وربطوا مصيرهم بمصيره دون أدنى اعتبار لحقوق ومصالح شعبنا وثوابته الوطنية.

من المفجع أن تبقى السلطة وفتح تدوران في فلك أوسلو وتعقدان عليه الآمال والأمنيات، وتعقدان أن إنجاز حقوق شعبنا وإقامة دولته المستقلة لن يمر إلا عبر بوابة أوسلو ومفاوضاتها العنيفة التي دارت رحاها منذ عام 1991م دون أن تحقق أي إنجاز حقيقي لشعبنا، في ذات الوقت الذي يستمر فيه الاحتلال بتفويض القدس والمقدسات، ويمارس سياسة الاستيطان الإحلالي الذي يكاد ينتلج معظم أراضي الضفة الغربية، ويسرق ثروات ومقدرات وخيرات شعبنا، ويصر على إقصاء القضايا الفلسطينية الكبرى، وعلى رأسها قضيتي القدس والأجئين، من الأجندة التفاوضية، وزج الآلاف من أسرانا الأبطال داخل سجون ومعتقلاته الفاشية للإنسانية، ويذهب بعيداً في سياسات القهر

والبطش والعدوان والحصار ضد أبناء شعبنا صباح مساء. إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نرى في استمرار تمسك سلطة رام الله وحركة فتح بقيادة محمود عباس باتفاق أوسلو وتوابعه، جريمة وطنية كبرى واستهتاراً فاضحاً بحقوقنا وثوابتنا ومصالحنا الوطنية، ونؤكد أن السلوكيات الإجرامية والممارسات اللاوطنية والسياسات الأخلاقية التي تمخضت عن اتفاق أوسلو وترتبت عليه، وخصوصاً في مجال محاربة المقاومة وملاحقة المقاومين وإهدار الحريات العامة والخاصة وهتك كرامة المواطن الفلسطيني وتفتيت النسيج المجتمعي الفلسطيني، لن تمر بدون حساب.

إن شعبنا الفلسطيني الذي دفع أثماناً باهظة من مقدراته الوطنية ومن دماء أبنائه ومعاناتهم وتضحياتهم العظيمة لن ينسى ولن يغفر مسلسل العنصرية التي يحاول خداعه وتضليله تحت أوامير خادعة وشعارات براقية ثبت كذبها وزيفها طوال المرحلة الماضية، ولن يسمح أن يبقى أوسلو خنجراً حاداً في خاضته ووثيقة سوداء في سجلاته المشرفة وصحائفه التاريخية المضيئة.

إن أخطر التحديات التي تواجه شعبنا وقضيته الوطنية في هذه المرحلة تكمن في الارتباط السياسي المصيري للسلطة وفتح مع اتفاق أوسلو رغم كل التطورات والتمتيريات الحاصلة ورغم الانتفاضات والهبات الشعبية الفلسطينية المتعاقبة وأشكال المقاومة المتواصلة التي طوت صفحة أوسلو وأنهت مسيرتها العنيفة السوداء، وهو ما يستدعي وقفة وطنية جادة وموقفاً فلسطينياً حاسماً بهدف وضع حد لهذه المهزلة الكبرى التي يستثمرها الاحتلال كغطاء لتطوير الاستيطان وابتلاع الأرض وتهويد القدس والمقدسات وتصعيد العدوان ضد أبناء شعبنا.

وختاماً.. فإن الكل الوطني الفلسطيني، قوى وفصائل وشخصيات ومنظمات مجتمعية وشرائح شعبية، مدعوين اليوم للوقوف أمام مسؤولياتهم الكبرى في التصدي للنهج الكارثي للسلطة وفتح الذي يتمسك باتفاق أوسلو وتوابعه ويقود قضيتنا الفلسطينية إلى الهاوية، والدفع باتجاه إرساء استراتيجية وطنية موحدة لحل الأزمة الفلسطينية الداخلية وإدارة الصراع مع الاحتلال وإنجاز مشروع التحرر الوطني.

"وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ"

ناقشنا قضايا مهمة
النائب أبو راس يلتقي وكيل وزارة المالية

خدمة المواطنين والموظفين بالوظيفة العامة بهدف التخفيف عنهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها قطاع غزة، وناقش الطرفان العديد من القضايا المهمة التي تهم المواطنين والموظفين على حد سواء، وتناولوا بعض شكاوى المواطنين التي تقدموا بها لمكتب نواب غزة وتوافقاً على وضع الحلول المناسبة لها. من جانبه استعرض وكيل الوزارة أهم التطورات التي مرت بها وزارته خلال الفترة السابقة، منوهاً أن طواقم العاملين معه يبذلون أقصى الجهود الممكنة من أجل تقديم الخدمة الأفضل للمواطنين والموظفين بالوظيفة العامة.

التقى النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في محافظة غزة مروان أبو راس، مع وكيل وزارة المالية الجديد عوني الباشا، في مكتب الأخير بمدينة غزة، وناقش معه العديد من القضايا التي تهم المواطن الفلسطيني. وتقدم النائب أبو راس، بالتهنئة الحارة للباشا، بمناسبة تعيينه وكيلاً للوزارة، متمنياً له التوفيق في مهمته الجديدة، مستدركا بالقول: "إن الخبرات التي يتمتع بها الباشا كونه عمل لفترة طويلة كوكيل مساعد لوزارة المالية ستساعده كثيراً في عمله ومهمته الجديدة كوكيل للوزارة".

وثنى أبو راس جهود وزارة المالية وما تقدمه من أجل

البرغوثي: تصريحات نتنياهو تؤكد حقيقة مخططات ضم الضفة

الوطني وتبني استراتيجية فلسطينية شاملة لمواجهة الاحتلال ومخططاته. وكان نتنياهو قد تعهد خلال افتتاح السنة الدراسية في مستوطنة "الكانا" الأحد، بضم كل المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، عبر فرض "السيادة اليهودية" عليها، وقال في خطابه: "تذكروا وأنتم في هذا المكان، أن هذه أرض إسرائيل، أرضنا لن ننتقل من هنا وسنرفض السيادة اليهودية على كافة المستوطنات كجزء من دولة إسرائيل".



قال النائب مصطفى البرغوثي: "إن تصريحات رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بضم المستوطنات الاستيطانية وفرض السيادة الإسرائيلية كشفت وأكدت حقيقة مخططات ضم وتهويد كل الضفة الغربية المحتلة، ولا فرق في هذا بين الأحزاب الإسرائيلية كافة". وأضاف البرغوثي في تصريح صحفي أن نتنياهو وفريق ترمب ليسوا بحاجة للانتظار إعلان ما يسمى بـ "صفقة القرن"، لأنهم باشروا فعلياً بتنفيذها على الأرض، مطالباً بتوحيد الصف

النائب الغول يتفقد مراكز ونقاط الشرطة بمدينة غزة



والمواطن وحماية الجبهة الداخلية، وحفظها للقانون وفرض النظام العام، شاكرًا لأفراد الشرطة وضباطها حالة اليقظة التامة التي يتمتعون بها.

والجدير ذكره أن مدراء مراكز الشرطة وعدد من الضباط وأفراد إدارة شرطة التدخل وحفظ النظام كانوا في استقبال النائب الغول والوفد المرافق له، وقدموا لهم شرحاً وافياً عن آليات العمل الشرطي اليومي والمهام الملقى على عاتقهم بالإضافة للمعوقات التي تعترضهم، مؤكداً أنهم يواصلون الليل بالنهار من أجل حفظ أمن المواطنين وسلامته من أي اعتداءات خارجة عن نطاق القانون والنظام العام.

تفقد النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في محافظة غزة محمد فرج الغول، العديد من المراكز والنقاط الشرطة بمدينة غزة، رافقه وفد من حركة المقاومة الإسلامية حماس بمنطقة غرب غزة، وشملت الجولة مركز شرطة الشاطئ والإدارة العامة لشرطة التدخل وحفظ النظام، بالإضافة للعديد من نقاط التفتيش التي تقيمها الشرطة ليلاً في أنحاء متفرقة من المدينة بهدف حفظ أمن المواطنين وحماية ممتلكاتهم والسهر على راحتهم. وأطلع الغول، والوفد المرافق له أثناء الجولة على استعدادات الشرطة وجهوزيتها لحماية المواطنين وتوفير الأمن لهم، حيث أثنى على دور الشرطة وخدمتها للوطن

التشريعي يقر مشروع قانونين معدلين للقضاء العسكري والتعليم العالي



مرفقي القضاء العسكري والنيابة النظامية، أما بالنسبة لمشروع قانون التعليم العالي فإنه يكفل استقلالية مؤسسات التعليم العالي سواء الجامعات أو المعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، كما يضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وهي مجالات ينبغي العمل على تشجيعها وتطويرها. "البرلمان" تابعت الجلسة وأعدت التقرير المفصل التالي:

يكتسبان أهمية بالغة لكونهما يتضمنان نوصاً قانونية واضحة لا تحتمل تفسيرات متعددة من شأنها أن تؤدي لتداخل الاختصاصات بين أكثر من جهة من الجهات المعنية بتنفيذ القانون. فعلى صعيد مشروع القانون الخاص بالقضاء العسكري فإنه يحدد من تداخل الصلاحيات والاختصاصات بين الجهات القضائية لا سيما بين

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني بالمناقشة العامة، مشروع قانونين معدلين، أحدهما للقضاء العسكري لسنة "2008" والأخر للتعليم العالي لسنة "1998" جاء ذلك خلال جلسة عقدها المجلس بمقره في مدينة غزة نهاية الأسبوع المنصرم بحضور نواب من كتلتي حماس وفتح البرلمانيين. والجدير ذكره أن مشروع القانونين المقترحين

كما يقرر مشروع القانون إنشاء "مجلس التعليم العالي" ويحدد اختصاصاته وصلاحياته بصيغة متوازنة بحيث لا يكتسب الاستقلالية المطلقة التي تلغي دور الوزارة، ولا يُمنح الصفة الاستشارية التي تجعله مجرد مجلس صوري لا يتمتع بصلاحيات فاعلة ومؤثرة.

تصنيف مؤسسات التعليم

ويشتمل مشروع القانون على إعادة تنظيم وتصنيف مؤسسات التعليم العالي بشكل عصري وحديث وإلغاء البوليتكنيك والاستعاضة عنها بالبرامج المهنية التقنية التي تنتهي بمنح درجة البكالوريوس كحد أقصى. ويهدف القانون لضبط إدارة مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بنصوص واضحة الدلالة تحدد مستويات المسؤولية والمتابعة والإشراف، وإعادة تنظيم الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية وتحديد مهامها وصلاحياتها بشكل دقيق وواضح. ومن ناحية أخرى إعادة ضبط صلاحيات الوزارة بشكل عام بما لا يتعارض مع صلاحيات مجلس التعليم العالي وذلك لتجنب تداخل الصلاحيات. كما ينص مشروع القانون على تحديد الإجراءات التأديبية بحق المؤسسة التعليمية المخالفة للقوانين وللأنظمة والتعليمات، وتنظيم الامتحان التطبيقي الشامل للتجسير للبكالوريوس، وكذلك إنشاء "وقفية التعليم العالي" من أموال وأصول يتم حبسها واستثمارها لغايات دعم الطلبة المعوزين.

إلى ذلك أقر المجلس التشريعي في ذات الجلسة مشروع قانون التعليم العالي بالمناقشة العامة، بدورها كشفت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي أن مشروع القانون المذكور يكفل استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وهي مجالات علمية ينبغي العمل على تشجيعها وتطويرها.

ورأت اللجنة أن قانون التعليم العالي رقم 11 لسنة 1998 لم يعد يتناسب مع التطورات الحاصلة في مجال التعليم العالي وتقنياته الحديثة؛ لاسيما أنه مضى على صدور القانون ساري المفعول قرابة "21" عاماً، ظهرت خلالها تقنيات التعليم الإلكتروني وتشعبت مجالات البحث العلمي ناهيك عن ظهور العديد من أوجه القصور في الصياغات التشريعية والمفاهيم التي لا مفر من إجراء التعديل لاستدراكها. والجدير ذكره أن مشروع القانون المعدل قد ركز على إضافة العديد من المفاهيم والمواد التي تساهم في مواكبة المستجدات الحديثة في مجال التعليم العالي؛ علاوة على إجراء تعديلات على النصوص الأصلية التي يعترضها القصور وفق ما أفرزته الممارسة العملية. ويرتكز مشروع القانون على إضافة تعريفات جديدة تساهم في سد ثغرات عملية أفرزها الواقع العلمي مثل: "التجسير، الاعتماد، التعليم المستمر... الخ"، وكذلك إعادة تعريف مسمى الوزير لتجاوز الإشكاليات الإدارية باعتباره أعلى سلطة في الدائرة الحكومية.

الفلسطينيين سواسية أمام القانون دستورياً. وأضاف مشروع القانون علاوة القيادة وعلاوة بدل طبيعة العمل للقضاء العسكريين المقررة وفق قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني. ومنح مشروع القانون صلاحية الاشراف الإداري على المحاكم والنيابات العسكرية لوزير الداخلية والأمن الوطني، على أن يكون لرئيس هيئة القضاء الاشراف الإداري على المحاكم العسكرية.

كما منح مشروع القانون المدعي العام العسكري حق الاشراف الإداري على النيابات العسكرية، على غرار ما هو معمول به في القضاء والنيابة النظامية. وتضمن مشروع القانون ادخال تعديل على اختصاصات القضاء العسكري الواردة في المادة رقم "63" من القانون الأصلي، واستثنى الجرائم المرتكبة من الممنوحين صفة الضبطية القضائية والمتعلقة بأعمال وظيفتهم وفقاً لنص المادة رقم "69" من قانون السلطة القضائية، والمادة رقم "54" من قانون الإجراءات الجزائية بما يتوافق واختصاص هذا القضاء، وبما ينسجم مع قواعد القانون الأساسي ومبادئ العدالة على الوجه الذي يحسم النزاع القائم بين القضاء النظامي والعسكري وتداخل الاختصاصات بينهما، ويصون حقوق وحريات الأفراد، ويضمن أمن وسلامة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته ومواطنيه.

مشروع قانون التعليم العالي

مشروع قانون القضاء العسكري

هذا وبينت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن مواد مشروع القانون الخاص بالقضاء العسكري ركزت على استحداث محكمة جديدة تضاف إلى أنواع المحاكم العسكرية وهي "المحكمة العسكرية الاستئنافية" حيث تضمن مشروع القانون تشكيلها واختصاصاتها، وتستأنف إليها أحكام محاكم أول درجة. ويشار إلى أن هذا التعديل يهدف إلى إعمال المبادئ القضائية المتعلقة بتدرج الأحكام القضائية، وعدم جواز نظر القضية الواحدة أمام ذات المحكمة أكثر من مرة واحدة وفق ما كان يحدث أمام المحكمة العسكرية العليا قبل هذا التعديل، حيث يخالف ذلك المبادئ القضائية المستقرة ويؤدي لزعزعة الثقة بالقضاء.

حكماً جديداً

كما أضاف مشروع القانون حكماً جديداً يتعلق بتطبيق قانون الإجراءات الجزائية رقم "2" لسنة 2001م في اتباع إجراءات المحكمة العسكرية الاستئنافية والمحكمة العسكرية العليا، وكذلك نص على اتباع إجراءات الطعن بالنقض المنصوص عليها في قانون الإجراءات على التماسات إعادة النظر. ونص مشروع القانون على إنهاء خدمة الخاضعين لأحكامه من قضاة وأعضاء نيابة عسكريين ببلوغهم سن الستين من العمر بدلاً من سن الخامسة والستين باعتبار أن جميع

اتفقوا على إزالة التعديت عن شاطئ البحر لجنة الداخلية تلتقي مع وكيل الحكم المحلي ورؤساء عدة بلديات



وأضاف أن جهات الاختصاص ستقوم بإرسال بلاغات قانونية تحذر المخالفين من التعدي على الممتلكات الحكومية وأن الأجهزة والمؤسسات الحكومية ستقوم بإزالتها تحت طائلة القانون. وطمئن النائب الأشقر في نهاية بيانه شعبنا وأهلنا في قطاع غزة بقوله: "إننا حريصون بل الأحرص على راحتكم وأمنكم ولن تأخذنا في الله لومة لائم وسنستمر بدعم وتغليب المصلحة العامة".

الاختصاص وتوجيه من لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالتشريعي ستنظم حملة إعلامية توضح لأبناء قطاع غزة أننا لن نقبل من أي جهة كانت الاعتداء على الممتلكات العامة، وتطالب جميع المتعدين بإخلاء شاطئ البحر وإزالة تعدياتهم بشكل فوري. ولفت البيان لضرورة تفعيل اللجنة الحكومية المشكلة من الحكم المحلي وسلطة الأراضي والبلديات لدراسة التعديت والوقوف على حجمها للبدء بتنفيذ الإزالة.

بالإضافة لرؤساء بلديات غزة وجباليا وبيت لاهيا. وأشار الأشقر في بيانه إلى أن المجتمعون قد تدارسوا حالة التعديت على شاطئ البحر من قبل المواطنين والجمعيات وبعض المؤسسات الرسمية والأهلية الأمر الذي شكل حالة سلبية وحد من راحة وحرية المواطنين في الاصطيف على الشاطئ الذي يعد المتنفس الوحيد لأهلنا في قطاع غزة. ولفت الأشقر إلى أن الاجتماع قد تمخض عن العديد من القرارات التي من شأنها أن تعالج التعديت مؤكداً أن جهات

أكد رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي النائب إسماعيل الأشقر، أن جهات الاختصاص ستقوم بإزالة كل التعديت غير القانونية على شاطئ البحر وذلك لضمان راحة وحرية المواطنين والمصطيفين. جاء ذلك في بيان صحفي أصدره الأشقر بعد اجتماع عقده منتصف الأسبوع الجاري بحضور أعضاء اللجنة النواب: مروان أبو راس، سالم سلامة، ويونس أبو دقة، ومشاركة وكيل وزارة الحكم المحلي المهندس إبراهيم رضوان

النائب قرعاوي: السلطة بالصفة ما زالت تقطع رواتب النواب وتصادر حقوقهم السياسية



مالية أخرى، كما أن شهر رمضان وعيدي الفطر والأضحى انقضيا والنواب لم يكونوا يملكون قرشاً واحداً للإنفاق على أرحامهم أو حتى أسرهم، لافتاً إلى أن عددًا من نواب حماس اتجهوا للعمل في أعمال أخرى.

وختم قرعاوي تصريحه بالقول: "الخلافت السياسية لا يجب أن تؤثر على الحياة المعيشية، فكلنا أبناء شعب واحد، وعلينا أن نعمل بكل قوة من أجل إعادة اللحمة الوطنية والسير قدما نحو تحقيق المصالحة الوطنية".

الفلسطينية منذ تسعة أشهر. وأضاف قرعاوي في تصريح صحفي أدلى به مؤخرا أن السيد محمود عباس يرفض مقابلة النواب، بالإضافة لرفضه لكل الوساطات الوطنية التي ترغب بالتقارب الوطني تمهيدا للمصالحة، مبيدًا أن عدد من الوسطاء تدخلوا للضغط من أجل إرجاع رواتب النواب كبادرة حسن نية من طرف السلطة غير أن السيد محمود عباس يصر على ألا يتجاوب مع هؤلاء الوسطاء الذين وصفهم بالمعتبرين وطنيا. أوضح أن النواب لديهم أبناء بالمدارس والجامعات، والتزامات

أكد النائب عن كتلة التغيير والإصلاح بالصفة الغربية المحتلة فتحي قرعاوي، أن السلطة في رام الله ما زالت تُصرّ على قطع رواتب نواب كتلة حماس البرلمانية في الضفة الغربية ومصادرة حقوقهم السياسية والنيابية، معتبر ذلك مخالفة واضحة لنصوص القانون وتعدي فاضح على الحصانة البرلمانية التي من المفترض أن النواب يتمتعون بها أسوة بزملائهم من الكتل البرلمانية الأخرى. وأشار قرعاوي أن نواب حماس، يعيشون أوضاعاً اقتصادية صعبة؛ نتيجة قطع رواتبهم من قبل السلطة

النائب سلامة يستقبل وفداً من الخدمات الطبية العسكرية



الإنسانية والطبية. بدوره قدم الرائد محمد البنا، شرحاً عن المهام الموكلة للخدمات الطبية العسكرية، لافتاً للإنجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية منذ بداية العام الجاري، مؤكداً حاجتهم لنقل العيادة لمكان أكثر ملائمة بالنسبة للجمهور، مطالباً بتزويدهم بكادر بشري وبعض الإمكانيات اللوجستية اللازمة لتطوير أعمالهم. وفي نهاية اللقاء شدد النائب سالم سلامة، على ضرورة تزويد الخدمات العسكرية بالمستلزمات الطبية واللوجستية حتى يتمكنوا من تطوير الخدمة المقدمة للجمهور، منوهاً أنه سيتواصل مع الجهات الاختصاص لتوفير الأدوات والإمكانيات اللازمة لعملهم.

استقبل النائب سالم سلامة، في مكتبه يوم أمس الأول وفداً من الخدمات الطبية العسكرية بالمحافظة الوسطى، وأثنى على جهودهم في تقديم الخدمة الطبية للعسكريين ومنتسبي الأجهزة الأمنية والشرطية وعموم المواطنين بالمحافظة، وضم وفد الخدمات الطبية العسكرية كلا من: الرائد محمد البنا، والرائد ماهر الغمري، وأحمد التلباني. وأشاد النائب سلامة، بالجهود التي يبذلها طاقم العاملين بالخدمات الطبية العسكرية بالمحافظة الوسطى، داعياً جهات الاختصاص لتزويدهم بالكفاءات والإمكانيات البشرية واللوجستية حتى يتمكنوا من مواصلة أعمالهم ومهامهم

طالباً بملاحقة قادة الاحتلال

نائبان: استشهاد الأسير السايح جريمة صهيونية ومخالفة للقوانين الدولية

في تصريحان منفصلان إلى أن الأسرى يتعرضون لانتهاكات كبيرة وجرائم إنسانية واهمال طبي متعمد، "البرلمان" تابعت تصريحات النائبان وأعدت التقرير التالي:

أكد نائبان من نواب المجلس التشريعي أن الاحتلال قد ارتكب أفظع الجرائم وأكبر المخالفات القانونية باستشهاد الأسير بسام السايح، وأشار النائبان عاطف عدوان، ومشير المصري،



داعياً العالم إلى ضرورة تحمل مسؤولياته والعمل على وقف هذه الجريمة الصهيونية والمنظمة تجاه أسرانا البواسل، مذكراً أن نحو ستة آلاف أسير يرزحون تحت نير الاحتلال الصهيوني، ومؤكداً أن دماء الشهيد السايح لعنة تطارد المحتل، ولن تزيد أسرانا إلا ثباتاً واستبسلاً.

الكاملة عن هذه الجريمة من خلال ممارسة الإهمال الطبي المقصود وعدم السماح بتلقي العلاج المطلوب أو الاستجابة للدعاءات الإنسانية والأخلاقية بالإفراج عن الأسير الشهيد السايح لتلقى العلاج المطلوب. وتقدم بالتعازي لذوي الأسير بسام السايح وأسرتهم الصابرة والثابتة ولنابلس جبل النار،

في سجون الاحتلال والذين يعانون أوضاع لا إنسانية وانتهاكات عنصرية كالتعذيب الجسدي والنفسي والاهمال الطبي للأسرى. واستنكر سياسة الإهمال الطبي التي يمارسها الاحتلال بحق الأسرى المرضى في سجون الاحتلال والتي نتج عنها ارتقاء 221 شهيد من الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال منذ عام 1967، مطالباً بملاحقة قادة دولة الاحتلال في المحافل الدولية على الجرائم والانتهاكات التي تمارس بحق الأسرى في السجون.

لعنة تطارد سجانیه

إلى ذلك أكد النائب مشير المصري المتحدث باسم كتلة التغيير والإصلاح، أن الاحتلال يتلذذ بمعاناة أسرانا، وهو يمارس البلطجة الأمنية ضددهم ويتعاطى بانعدام الإنسانية من خلال الإهمال الطبي مع الأسرى المرضى الذين يزيدون عن 160 أسيراً ليرتقي الشهيد بسام السايح، ويضاف لسجل شهداء الحركة الأسيرة. وحمل المصري العدو الصهيوني المسؤولية

جريمة إنسانية

هذا وأكد النائب عاطف عدوان، أن استشهاد الأسير بسام السايح في سجون الاحتلال بسبب الإهمال الطبي جريمة بحق الإنسانية وتعكس مستوى الانتهاكات الكبيرة والإجرام الذي يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال والإهمال الطبي المتعمد.

وقال النائب عدوان: "استشهاد الأسير المريض بسام السايح جريمة صهيونية تتناقض مع القوانين الدولية، وتؤكد حجم التضحيات التي يقدمها أسرانا، وأن شعبنا ثابت على حقه حتى تحقيق أهدافه الوطنية، ويكشف ممارسات الاحتلال اللاإنسانية بحق الأسرى في جريمة صهيونية تضاف لجرائم الاحتلال بحق شعبنا الفلسطيني".

ودعا النائب عدوان، لضرورة العمل على إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال واعادتهم إلى ذويهم، مشيراً أن هناك تقصير من المجتمع الدولي تجاه قضية الأسرى

أبرز ملامحها تعزيز صمود المزارعين وحماية المستهلك

اللجنة الاقتصادية تناقش الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة



أكد رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي النائب عاطف عدوان، أن لجنته عقدت اجتماعاً مع وكيل وزارة الزراعة د. إبراهيم القدرة لمناقشة خطة الوزارة للمرحلة القادمة، منوهاً أن الخطة المذكورة تركز على سياسة تعزيز صمود المزارعين والصيادين وخاصة في المناطق الحدودية وزيادة الصادرات الزراعية وحماية المستهلك، وحضر الاجتماع كلا من النواب: سالم سلامة، يوسف الشرافي، وجميلة الشنطي.

تعزيز الصمود

بدوره بيّن القدرة، أن وزارته تهدف من الناحية الاستراتيجية لتعزيز صمود المزارعين والصيادين وخاصة في المناطق الحدودية وزيادة الصادرات الزراعية وحماية المستهلك، وذلك من خلال توجيه المزارعين والقطاع الزراعي لزراعة أصناف جديدة تطلبها الأسواق المحلية والخارجية، وكذلك دعم المنتج المحلي من خلال سياسة إحلال الواردات.

وأشار القدرة إلى أن الوزارة قد تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل منها: البطيخ، البصل، البطاطا، وبعض الخضروات، وقد تم تصدير كميات من هذه الأصناف للفضة الغربية والدول العربية، منوهاً أن الوزارة قد شجعت المستثمرين ورجال الأعمال للاستثمار في مجال

الصناعات الزراعية.

حماية المستهلك

إلى ذلك شدد وكيل وزارة الزراعة على سياسة حماية المستهلك والمحافظة على صحته من خلال التأكد من سلامة الأبقار والبعول المستوردة، وفرض رقابة صارمة على البيض المخضب المستورد، مبيناً أن طواقم الوزارة

تعمل على مدار الساعة لمراقبة كافة المنتجات الحيوانية حفاظاً على صحة المستهلك. من ناحيتهم أهاب النواب بالوزارة للعمل على تطوير الإنتاج الزراعي وخاصة السلع المحلية، وكذلك توفير الإرشادات للمزارعين في زراعة الأصناف الجديدة، معربين عن تقديرهم لجهود الوزارة وحرصها على تطوير الإنتاج نحو

الأفضل.

ودعا النواب وزارة الزراعة للعمل على تعزيز سياسة الاكتفاء الذاتي وحماية المستهلك، مؤكداً أن اللجنة الاقتصادية ستتابع مع جهات الاختصاص من أجل تذليل العقبات التي قد تواجه تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة.

المحكمة الدستورية: ولاية رئيس السلطة منتهية والتشريعي قائم ويمارس مهامه وفقاً لأحكام القانون الأساسي

عقدت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني مؤتمراً صحفياً يوم أمس بحضور نواب من كتلتني فتح وحماس البرلمانيتين، وذلك حول حكم المحكمة الدستورية بانتهاء الولاية

الدستورية لرئيس السلطة السيد/ محمود عباس واستمرار الولاية الدستورية للمجلس التشريعي، وشدد النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر، أثناء المؤتمر على انتهاء ولاية

عباس وفقاً لأحكام القانون مع استمرار التشريعي في أداء مهامه تطبيقاً لأحكام المادة رقم "47" مكرر من القانون الأساسي، "البرلمان" تابعت المؤتمر وأعدت التقرير التالي:



المادة (47) مكرر من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته.

ورفض بحر، إمعان محمود عباس، في السيطرة على مفاصل النظام السياسي الفلسطيني خلافاً للقانون، وتعطيل العمل الديمقراطي في فلسطين من خلال عدم دعوته للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، مندداً بحرص عباس على الاستحواذ بسلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في يده، مؤكداً أن ذلك خلافاً للدستور، ومبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان.

وأكد على ما يلي:

1. انتهاء الولاية الدستورية للسيد/ محمود عباس عن رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تاريخ 8/1/2009م تطبيقاً لأحكام المادة (36) من القانون الأساسي الفلسطيني وقرار المحكمة الدستورية العليا بذلك وانعدام جميع القرارات والمراسيم، والأعمال، والتصرفات، والممارسات غير القانونية التي قام بها وذلك لمخالفتها أحكام القانون الأساسي، وقرار المحكمة الدستورية، واعتبارها كأن لم تكن.

2. استمرار الولاية الدستورية للمجلس التشريعي القائم، وممارسة مهامه التشريعية والرقابية والمالية إلى حين انتخاب مجلس تشريعي جديد، وأداء أعضائه المنتخبين اليمين الدستورية تطبيقاً لأحكام المادة (47)

حماية الشرعية

وأبدى بحر، أثناء المؤتمر حرصه الشديد على حماية شرعية المجلس التشريعي التي اعتبر أنها مستمدة من الشعب والالتزام بالنظام السياسي الفلسطيني، وتطبيقاً لأحكام القانون الأساسي وتعديلاته.

وقال: "نؤكد لأبناء شعبنا أن بقاءنا في مراكزنا البرلمانية رغم زهدنا فيها هو احترام لإرادة الشعب والتزام بالقانون وحفاظ على منجزات شعبنا ومؤسساته وأمنه واستقراره لحين تسليم الأمانة للمجلس المنتخب الجديد".

وأشار للقرار التفسيري للمحكمة العليا الفلسطينية بصفتها محكمة دستورية بشأن شرعية السيد/ محمود عباس، وشرعية المجلس التشريعي بتاريخ 24/6/2019، والذي أكدت فيه المحكمة على التالي:

1. إن الولاية الدستورية لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية السيد/ محمود عباس قد انتهت منذ تاريخ 8/1/2009م وفقاً لأحكام المادة (36) من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته.

2. إن الولاية الدستورية للمجلس التشريعي القائم مستمرة، ويمارس المجلس مهامه التشريعية والرقابية والمالية إلى حين انتخاب مجلس تشريعي جديد، وأداء أعضائه المنتخبين اليمين الدستورية تطبيقاً لأحكام

ومنظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي، ومؤسساته الرسمية والحقوقية، بعدم التعامل مع رئيس السلطة منتهى الولاية، واتخاذ المقتضى القانوني بحقه.

وأكد على أن المجلس التشريعي سيقوم بإرسال رسائل بالخصوص لكل المعنيين بذلك محلياً، وإقليمياً، ودولياً، تحقيقاً للعدالة وإرساء لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مكرر من القانون الأساسي الفلسطيني، والتزاماً بقرار المحكمة الدستورية العليا.

3. إعمال نص المادة (37/2) من القانون الأساسي الفلسطيني لسد الفراغ الدستوري وملاءمة الشاغل لرئاسة السلطة والدعوة لانتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني.

وطالب البرلمان العربى والإسلامية والدولية، والاتحادات البرلمانية، وجامعة الدول العربية،

ناقشت موسم الحج الأخير

اللجنة القانونية تلتقي وكيل وزارة الأوقاف



زار وفد من اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وضم الوفد كلا من النواب: محمد فرج الغول، يونس الأسطل، أحمد أبو حلبية، محمد شهاب، ومشير المصري، وكان في استقبالهم وكيل الوزارة الدكتور عبد الهادي الأغا، ولفيف من المدراء العاميين ومدراء الدوائر بالوزارة.

موسم الحج

واستمع النواب لشروحات وتوضيحات وكيل الوزارة حول موسم الحج الأخير، حيث أشار الأغا، إلى أن موسم الحج تميز بالسلاسة والسهولة في معظم مراحل، مؤكداً أن طواقم الإداريين والفنيين المبتعثين من الوزارة قد بذلت أقصى الجهود من أجل راحة الحجاج، مشدداً أنه وعلى الرغم من نجاح الموسم فقد تم تشكيل لجنة للمتابعة والتقييم ووضع الخطط للتطوير في الأعوام القادمة.

قانون الأوقاف

هذا وأوضح النواب أن اللجنة القانونية بصدد إنضاج قانون الأوقاف بكل مستجداته ومواده القانونية المختلفة بهدف المحافظة على أموال وعقارات الوقف، داعين الوزارة لإبداء

الثانوية أو الجامعية، في حين أشار وكيل الوزارة لاهتمام وزارته بطلبة الفرع الشرعي وتخصيص ما يلزم لهم من احتياجات ومعلمين أصحاب كفاءة، لافتاً لسعي الوزارة لتحصيل وتوفير منح دراسية لطلاب الفرع الشرعي.

من كفاءات بشرية واحتياجات لوجستية، وتخصيص الموازنات المالية اللازمة لذلك.

التعليم الشرعي

وفي ذات السياق أشاد النواب برعاية وزارة الأوقاف للتعليم الشرعي سواء في المرحلة

ملاحظاتها على مواد القانون وذلك وفقاً للأصول.

إلى ذلك دعا النواب وكيل الوزارة للعمل على إنجاز خطة متكاملة تهدف لتطوير أداء خطباء المساجد ومأسسة المساجد وتوفير ما تحتاجه



آفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

بدنا نعيش

شعار "بدنا نعيش" لا شك أنه يستهوي بعض الشباب وفئات أخرى من المجتمع الذين يجدون فيه متنفساً لهم من ضيق العيش الذي تعانيه غزة وأهلها بفعل الحصار وإجراءات الاحتلال وبعض الأطراف العربية والإقليمية المتعاونة معه. "بدنا نعيش" كلمة حق أريد بها باطل، لأسباب كثيرة منها أن مروحي هذا الشعار يهدفون لإشاعة الفوضى في البلاد وخاصة في قطاع غزة دون أي مكان آخر في فلسطين وتحديد الضفة الغربية المحتلة التي يعيش فيها الاحتلال فساداً وتعاون مع السلطة القائمة هناك.

إن كثيراً من الشباب المتحمسين للعمل تحت ظلال هذا الشعار هم من غير الفئات المحتاجة أو المهمشة أو الفقيرة، بل هم من دعاة الفتنة أو مغرر بهم دون أن يشعروا، وهم وقود يستخدمه قادة هذا الحراك المشبوه لأهداف حزبية وإن شئت فقل تخريبية.

هؤلاء الفتية الذين يمكن أن نفترض في بعضهم حسن النية غير أننا لا نبرئ الداعمين لهم من حسابات وأجندات حزبية أو إقليمية ضيقة ذات بعد استخباري له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتحقيق أهداف لا ترضي كثير من أبناء شعبنا الفلسطيني.

وعلى الرغم من كل ذلك لا ينبغي أن يتم التعامل مع هذا الحراك بعقلية أمنية بحتة، بمعنى أن معالجات هذا الأمر لا تكون بشكل وأليات أمنية فقط وخلفية استخبارية وحسب، بل إن الواجب على كل مخلص أن يبادر لحلحلة مشكلات المجتمع الفلسطيني في غزة ورعاية هؤلاء الشباب وتوفير الحماية المجتمعية لهم حتى لا يكونوا عرضة للتجاوزات السياسية أو الحسابات الإقليمية أو الأجهزة المخابراتية والاستخباراتية المعادية للمصلحة الوطنية الفلسطينية.

غزة بحاجة لحزمة مشاريع اقتصادية ذات بعد تشغيلي من شأنها أن تقضي على البطالة أو تحد منها على الأقل، بالإضافة لبحث كل الآفاق الممكنة لفتح أسواق العمل العربية والإقليمية والأجنبية أمام هؤلاء الشبان الراغبين والباحثين عن مستقبل أفضل، هذا من شأنه أن يشكل حلول ذات قيمة لمشكلات الشباب في غزة ويوفر لهم آمال للعيش الكريم.

المشكلات وضيق العيش في غزة أغرى بعض شبابنا للهجرة للخارج، وهنا نقول للشباب الراغبين في ذلك: "الهجرة للخارج ليست طريق مفروش بالورود والرياحين، بل هي طريق الشوك والمشقة والموت في أعالي البحار، أو التيه في الصحراء وعلى ضفاف الأنهار، أو الموت بسبب المرض كما حدث مع بعض شبابنا مؤخراً".

العالم الخارجي والدول والحكومات لا تحترقنا طالما أننا نأتي إليها مهاجرين غير شرعيين من وجهة نظر السلطات الحاكمة في البلدان الغربية على وجه الخصوص لأن نظرهم للمهاجرين أنهم استنزاف لمالية وموازنة بلدانهم، وفي أحسن الظروف فهي نظرة شفقة وعطف على أحوال المهاجرين وهي نظرة لا تتناسب مع الرجولة الفلسطينية والأصالة التي يتمتع بها شباب فلسطين.

لذلك علينا محاربة أفكار الهجرة غير الشرعية لما تشكله من تهديد على مستقبل شبابنا ورجالنا وامتنا، وهنا يقع أيضاً مسؤولية كبيرة على السفارات والقنصليات الفلسطينية في مختلف البلدان وهذه المسؤولية تتمثل ببذل الجهد نحو حماية هؤلاء الشباب الذين غالباً ما تتقطع بهم السبل ويتخلى عنهم المتاجرون بقضايا الهجرة ويتركوهم عرضة للمرض والموت أو الغرق. على كل الأطراف المعنية والجهات الرسمية بذل كل جهودها من أجل تثبيت الرجال والشباب في أرض الرباط وجعلهم جزءاً من القضية الوطنية ومشروع التحرير بدلاً من اللجوء لأفكار الهجرة والتطرف والتمرد وغيرها من أفكار لا تخدم الوطن.

اللجنة القانونية تزور القضاء العسكري



لتطوير القضاء العسكري، وفي نهاية الزيارة تجول النواب على المحاكم العسكرية وقاعاتها المختلفة، وأقسام النيابة العسكرية، متفقدين أماكن العمل ومطلعين على الإمكانيات اللوجستية والقدرات البشرية بالمحاكم العسكرية.

اجتماع دوري

إلى ذلك عقدت اللجنة اجتماعاً دورياً لها بحضور رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول، ومشاركة كلا من النواب: مروان أبو راس، يونس الأسطل، أحمد أبو حلبية، محمد شهاب، ومشير المصري. وناقش النواب أثناء الاجتماع مشروع قانون القضاء العسكري، ومشروع قانون العقوبات البديلة، مؤكداً على أهمية مشروع القانون المذكورين وأنهما سيكونان رافعة قانونية معتبرة، حيث يكتسبان أهمية بالغة كونهما يتضمنان نصوصاً قانونية واضحة لا تحتمل تفسيرات متعددة من شأنها أن تؤدي لتداخل الاختصاصات بين أكثر من جهة من الجهات المعنية بتنفيذ القانون.

زارت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي القضاء العسكري وكان على رأس الوفد رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول، بالإضافة للنواب: مروان أبو راس، يونس الأسطل، أحمد أبو حلبية، محمد شهاب، ومشير المصري، في حين كان في استقبالهم رئيس هيئة القضاء العسكري العميد أمين نوفل، ونائبه عبد الباري القدرة والمدعي العام العسكري فضل الجديلي.

بدورهم تقدم النواب بالتهنئة الحارة من أمين نوفل بمناسبة تعيينه رئيساً لهيئة القضاء العسكري، متمنين له التقدم والنجاح في موقعه الجديد، ومتعهدين بالعمل على تذليل كل العقبات التي قد تعترض مسيرة عمل المجلس الجديد.

كما ناقش النواب مع رئيس وأعضاء هيئة القضاء العسكري بعض بنود ومواد مشروع قانون القضاء العسكري ومدى أهميته في المجتمع الفلسطيني وآليات تطبيقه، متمنين دور رئيس الهيئة السابق العميد ناصر سليمان، ومؤكدين أنه كان على رأس الهيئة في ظل ظروف بالغة الحساسية والتعقيد من ناحيته رحب نوفل، بالنواب وأوضح لهم رؤيته



رئاسة ونواب التشريعي لدى زيارتهم للنائب جميل المجدلاوي بعد عودته من الحج



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحود أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

مدير التحرير

ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN